جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم الاقتصاد

آراء فى القضايا الاقتصادية المعاصرة

حالة التنمية في مصر - تحليل عالمي مقارن

عدد رقم (5) - مايو ٢٠٢٥

CONTEMPORARY ECONOMIC PERSPECTIVES

The State of Development in Egypt
A Global Comparative Analysis

No. 5 - May 2025

www.FEPS.edu.eg

آراء فى القضايا الاقتصادية المعاصرة

حالة التنمية في مصر- تحليل عالمي مقارن

1. خلفية عن الموضوع

يستند هذا العدد إلى النتائج الرئيسية والتوصيات التي تم عرضها في تقرير مشترك, تم نشره من قِبَل معهد التخطيط القومي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). قامت الدراسة الأصلية بتقييم مسار التنمية في مصر باستخدام دليل التنمية العالمية وهو مؤشر مركب صمّمته الإسكوا, لتقييم التقدم المحقق في ثلاثة مجالات رئيسية وهي: التنمية البشرية المعدّلة بعامل الجودة، والاستدامة البيئية، والحوكمة. وبالاستناد إلى بيانات مقارنة، يطرح دليل التنمية العالمية استنتاجات ورؤى ديناميكية في مجال السياسات العامة, تتعلق بمسار التنمية طويل الأجل في مصر. ويشير التقييم إلى أن مستوى إنجازات التنمية في مصر لم يصل إلى المستويات التى نطمح إليها, على الرغم من التحسُّنات التدريجية منذ بداية الألفية، وأن بُعد الحوكمة (من بين المجالات الثلاثة) هو الأشد احتياجاً للإصلاح والتحسُّن.

يُبرز هذا التقرير ثلاث أولويات رئيسية لتوجيه جهود الإصلاح الوطني تتمثل في:

1. زيادة فعالية الحكومة.
2. تعزيز الأمن المائي والغذائي.
3. تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود.

فيما يتعلق بالإصلاحات في مجال الحوكمة، فإن الأمر يتطلب إعادة التفكير في دور الدولة, من خلال تبني منهج مؤسسي شامل يعيد هيكلة المؤسسات العامة بما يعزز الكفاءة، والشفافية، والمساءلة.

أما فيما يخص الأمن المائي والغذائي, فيتطلب الأمر تبني حلول قائمة على الابتكار والتقدم التكنولوجي, تستجيب للضغوط الناتجة عن التوسّع الحضري، والنمو السكاني، وتغيُّر المناخ. ولتعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود، لا بدّ من معالجة انخفاض المعدل النافذ من النمو الاقتصادي الوطني إلى دخل الأسر المعيشية. وينطوي ذلك على تنفيذ سياسات تركِّز على التحوّل الهيكلي، وتدعيم الصناعات القادرة على خلق فرص عمل لائقة.

2. الرسائل الرئيسية

1) على الرغم من التحسُّن الذي حققته مصر منذ عام 2000، لا يزال مستوى إنجازاتها الإنمائية منخفضاً، فتُصنّف في المرتبة 125 من أصل 160 دولة في العالم على دليل التنمية العالمية. ويُعّد هذا الترتيب أقل بكثير من تصنيفها على دليل التنمية البشرية، ويعود ذلك، بالدرجة الأولى، إلى انخفاض مستوى الإنجاز في بُعد الحوكمة.

الشكل (1): الدرجات في دليل التنمية العالمية للأعوام 2000 و2010 و2023

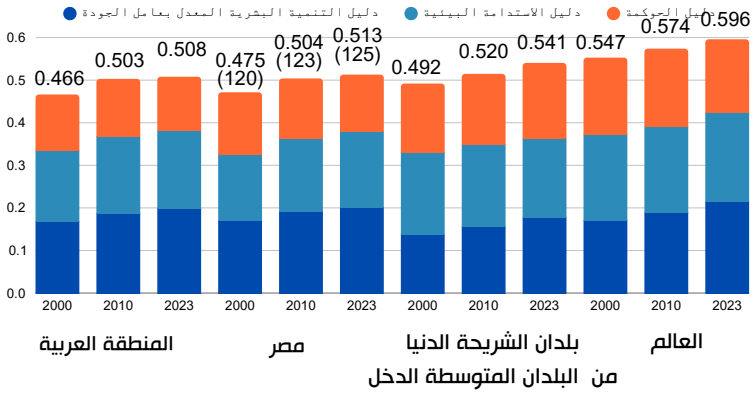

الشكل (2): فئات درجات دليل التنمية العالمية

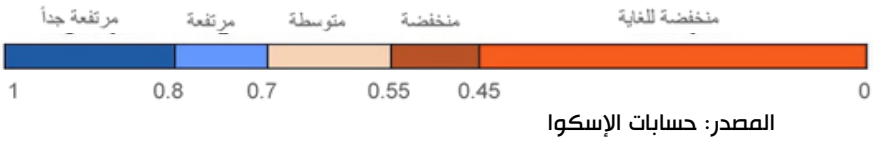

المصدر: حسابات الإسكوا

2) بالنسبة إلى مجال الحوكمة، تتساوى مساهمة الحوكمة الديمقراطية وفعالية الحكومة في دليل الحوكمة، إلا أن الفجوة بين مصر وبقية أنحاء العالم قد اتسعت بشكل أكبر في نطاق دليل فعالية الحكومة.

الشكل (3): درجات مصر وترتيبها في دليل الحوكمة (من أصل 160 بلداً)

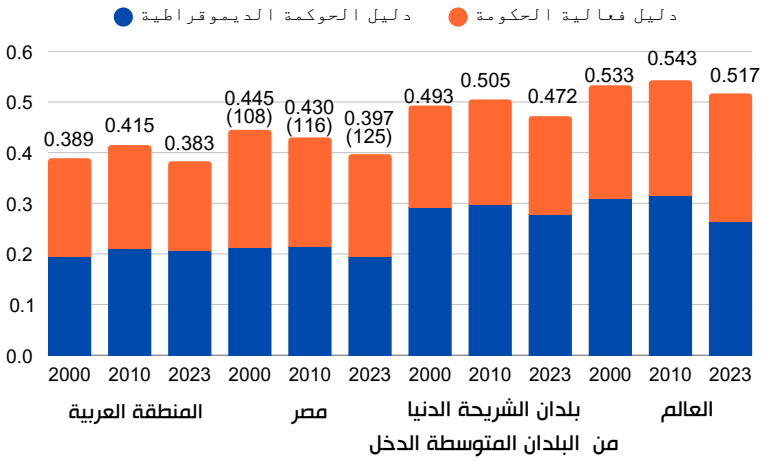

المصدر: حسابات الإسكوا

3) ولمعالجة أوجه القصور في فعالية الحكومة, يتطلب الأمر تحسين جودة الخدمات العامة، لا سيّما في مجالي الصحة والتعليم، وتوخي الكفاءة في الإنفاق العام، والذي كان مدفوعاً بمستويات غير مستدامة من الدين خلال العقد الأخير.

4) دليل التنمية البشرية المعدل بعامل الجودة هو المساهم الرئيسي في التقدّم العام على دليل التنمية العالمية، حيث تشكِّل المكاسب في مكوّن المعرفة المصدر الرئيسي للتحسن. ولكن لا تزال مصر تواجه فجوات متزايدة فيما يتعلق بمكوّنين في غاية الأهمية، هما التعليم الجيد وفقر الدخل.

5) إن معالجة السبب الجذري للتراجع في دليل الدخل المعدل بعامل الجودة تتطلب مساراً بحثياً منفصلاً وأكثر شمولاً، يركز بشكل أكبر على قياس قدرة الاقتصاد المصري على الصمود بدلاً من أداء النمو الكلي.

الشكل (4): درجات مصر في دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل الجودة وترتيبها (من أصل 160 بلد)

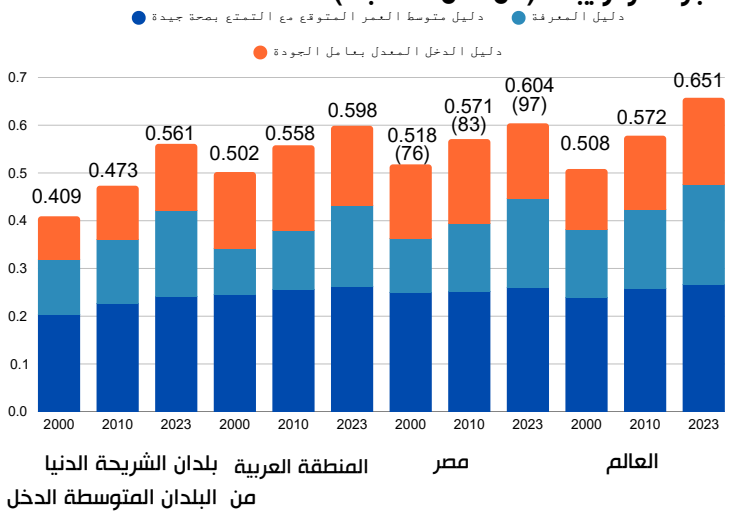

المصدر: حسابات الإسكوا

6) الأمن المائي والغذائي من الأولويات الرئيسية لصانعي السياسات في بُعد الاستدامة البيئية، والفجوات في هذين المؤشرين هي الأكثر خطورة، حيث يُظهر التحليل العالمي المعروض في هذا التقرير أن مصر تُعَدّ استثناءاً بارزاً ومنفرداً على الصعيد العالمي.

7) يتطلب سد هذه الفجوات إحداث تحوّل فوري نحو تبني ممارسات زراعية أكثر توفيراً للمياه، بالتوازي مع تنفيذ برامج داعمة للمناطق الريفية تعزِّز الأمن الغذائي على الصعيد المحلي. كما أنه من الأهمية بمكان زيادة التعاون بين دول حوض النيل لضمان الاستدامة طويلة الأمد للموارد المائية المحدودة في مصر.

الشكل (5): درجات مصر وترتيبها في دليل الاستدامة البيئية (من أصل 160 بلداً)

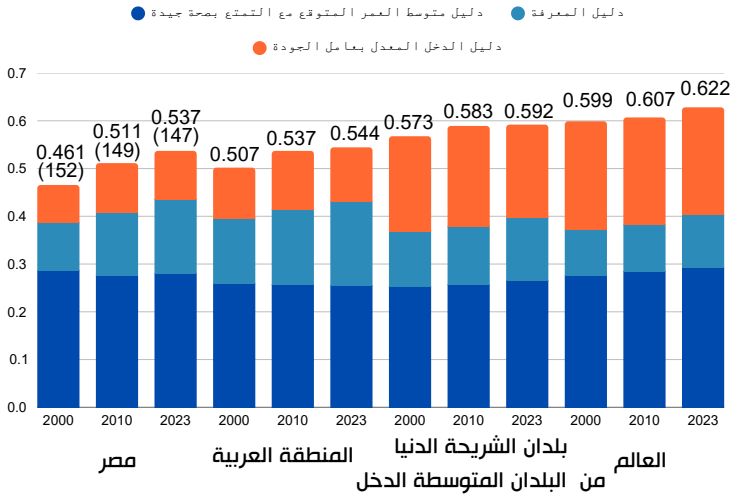

المصدر: حسابات الإسكوا

3. التوصيات

أ. زيادة فعالية الحكومة

- إصلاح المؤسسات العامة لتعزيز الشفافية، والاستجابة، وتقديم الخدمات، والعدالة، والمشاركة وسيادة القانون.
- إطلاق حوار وطني شامل حول إصلاحات الحوكمة، يضمن مشاركة كل من الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين.
- إعداد خارطة طريق لإصلاح الحوكمة تستند إلى ثلاث ركائز:
  - تعزيز الشفافية والمشاركة من خلال تشريعات خاصة بحرية الوصول إلى المعلومات ومأسسة مشاركة أصحاب المصلحة.
  - تحسين جودة الخدمات العامة، خاصة التعليم والصحة والنقل، من خلال التوسع في الرقمنة وتبسيط الإجراءات.
  - تحسين حوكمة الدين من خلال ضمان الشفافية، وتعزيز إدارة المخاطر المالية، وتحسين آليات الإبلاغ والرقابة.

ب. ضمان الأمن المائي والغذائي في المستقبل

- تشجيع تبني الممارسات الزراعية الموفّرة للمياه، والاستثمار في برامج دعم المجتمعات الريفية بهدف تدعيم الأمن الغذائي المحلي.
- تعزيز التعاون الإقليمي مع دول حوض النيل, لضمان الاستخدام المستدام للموارد المائية المحدودة.
- تطوير إدارة الموارد المائية وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات الغذائية، وذلك من خلال الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لمواجهة تحديات النمو السكاني، والتوسع العمراني، وتغيّر المناخ.

ج. تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود لتحقيق التنمية البشرية

- معالجة ضعف العلاقة بين النمو الاقتصادي ودخل الأسر من خلال الاستثمار فى خلق فرص عمل لائقة وتوسيع القطاعات الاقتصادية الاحتوائية.
- توسيع القطاعات الصناعية التي توفّر فرص لائقة ومستدامة للتوّظف، مع التركيز على دمج النساء في سوق العمل.
- تطبيق إصلاحات خاصة بسوق العمل تهدف إلى تقليص نطاق العمل في القطاع غير الرسمي وتحسين ظروف العمل.
- تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية، من خلال آليات قائمة على الاشتراكات (مثل التأمين الاجتماعي) وأخرى غير قائمة على الاشتراكات (مثل التحويلات والدعم).
- إعطاء الأولوية للاستثمار في التعليم والصحة لتنمية رأس المال البشري والحد من التفاوت.
- تبني نظام ضريبي تصاعدي لخلق حيز مالي يمكّن من تمويل الإنفاق الاجتماعي المعني بإعادة التوزيع وبتعزيز جهود التنمية.

أعدت هذا العدد الأستاذة الدكتورة هالة أبو علي - أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات والآراء الواردة في هذه السلسلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر القسم، أو الكلية، أو الجامعة.

عن آراء في القضايا الاقتصادية المعاصرة: تهدف السلسلة إلى طرح وجهات النظر المختلفة حول القضايا الاقتصادية المعاصرة، والتعمق في رؤى متعددة لتعزيز فهم قضايا اقتصادية معاصرة ومتنوعة.

كل الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور بأي شكل من الأشكال الورقية أو الإلكترونية أو الميكانيكية أو التحريرية، بما في ذلك أنظمة تخزين واسترجاع المعلومات، دون إذن كتابي من الناشر.

حقوق النشر © قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة